



مرسوم سلطاني رقم (٤٢ / ٢٠٠٩)
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان
وحكومة جمهورية أوزبكستان حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم
السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية
أوزبكستان حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة
في العاصمة الأوزبكية طشقند بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ الموافق
٢٠ مارس ٢٠٠٩م ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى : التصديق على الاتفاقية المشار إليها .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من تاريخ صدوره .

صدر في : ٢٠ من رجب سنة ١٤٢٠ هـ

الموافق : ١٢ من يوليو سنة ٢٠٠٩ م

السلطان
قابوس بن سعيد



اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية اوزبكستان حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة سلطنة عمان و حكومة جمهورية اوزبكستان (يشار إليهما فيما يلي بـ
"الطرفين المتعاقدين" ويشار إلى كل منهما "بالطرف المتعاقد")

رغبة منهما في توسيع وتقوية التعاون الاقتصادي القائم بين البلدين بما يخدم
مصلحتهما المشتركة وتهيئة المناخ الملائم الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات من قبل
مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،

وإدراكا منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات سيؤديان إلى تحفيز المبادرات
التجارية ونقل رأس المال والتقنية بين البلدين بما يخدم التنمية الاقتصادية فيهما،

فقد اتفقتا على ما يلي:-



المادة الأولى تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض السياق خلاف ذلك، تعني الكلمات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها:-

(١) استثمار: أي نوع من الأصول التي تنفذ كاستثمارات طبقاً لقوانين وتشريعات الطرف المتعاقد الذي يقبل الاستثمار في إقليمه وهي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر:-

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وأية حقوق عينية أخرى مثل الرهون، والحجز، والضمانات.

ب- الأسهم، والسندات، والأوراق المالية، وأي أنواع أخرى من المساهمة في الشركات.

ج- الحقوق النقدية، والمطالبات الناتجة عن التزام قانوني بموجب عقد ولها قيمة اقتصادية مرتبطة باستثمار.

د- حقوق الملكية الفكرية خاصة حقوق النشر والتأليف، وحقوق الملكية الصناعية، وبراءات الاختراع، والنماذج الصناعية، والتصاميم، والعلامات التجارية والأسماء

التجارية، والأسرار التجارية، والعمليات الفنية، والمعرفة، والشهرة التجارية.

هـ- الامتيازات والتراخيص الممنوحة بمقتضى قانون أو بموجب عقد، شاملة امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية، أو استخراجها، أو استغلالها، أو استزراعها.

أي تعديل في الشكل الذي يتم فيه استثمار أو إعادة استثمار الأصول يجب ألا يؤثر على أهليتها كاستثمارات بشرط ألا يكون هذا التعديل متعارضاً مع التشريعات الوطنية للطرف المتعاقد الذي يتم في إقليمه الاستثمار.

(٢) عائدات: كافة الأموال الناتجة من الاستثمار أو إعادة الاستثمار وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر: الأرباح، والفوائد، ومكاسب رأس المال، وأرباح الأسهم، والإتاوات، والأتعاب.

(٣) مستثمر:-

أ- أي شخص طبيعي يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين وفقاً للتشريعات الوطنية لذلك الطرف المتعاقد، و

ب- أي كيان قانوني أسس أو أنشئ في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين وفقاً للتشريعات الوطنية لذلك الطرف المتعاقد، ويكون له مقر في إقليم ذلك الطرف المتعاقد.



٤) إقليم: بالنسبة لأي من الطرفين المتعاقدين، الأرض والمياه الإقليمية والمجال البحري والجوي الخاضع لسيادته، وتشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الذي يمارس فيه الطرف المتعاقد حقوق السيادة والولاية طبقاً لتشريعاته الوطنية ولأحكام القانون الدولي.

المادة الثانية تشجيع وحماية الاستثمارات

- ١) يشجع كل طرف متعاقد ويهيئ ظروفًا مواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر لاستثمار رؤوس الأموال في إقليمه، ويقبل مثل هذه الاستثمارات طبقاً لتشريعاته الوطنية ولأحكام هذه الاتفاقية.
- ٢) يقدم كل طرف متعاقد بموجب تشريعاته الوطنية، التسهيلات والتصاريح اللازمة للدخول والخروج والإقامة والعمل للمستثمر ولن ترتبط أعمالهم بالاستثمار من خبراء وإداريين وفنيين وعمال.

المادة الثالثة معاملة الاستثمارات

- ١) تمنح استثمارات وعائدات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين معاملة عادلة ومنصفة، وتتمتع بالحماية الكاملة والأمان في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- ٢) على كل طرف متعاقد أن يمنح في إقليمه استثمارات وعائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعائدات مستثمريه، أو لاستثمارات وعائدات مستثمري أي دولة ثالثة أيهما أكثر أفضلية للمستثمر.
- ٣) على كل طرف متعاقد أن يمنح في إقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أية دولة ثالثة، وذلك فيما يتعلق بإدارة الاستثمارات أو صيانتها أو استخدامها أو التمتع بها أو التصرف فيها، أيهما أكثر أفضلية للمستثمر.



٤) يجب ألا تفسر أحكام الفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة بحيث تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بأن يقدم لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر فوائد أية معاملة أو تفضيل أو امتياز ناتج عن ما يلي:-

- أ- أي عضوية في أو انتساب إلى منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي قائم أو يقام مستقبلاً، أو سوق مشتركة، أو أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي.
- ب- أية اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي أو أي نوع آخر من الاتفاقيات أو المسائل المتعلقة كلياً أو جزئياً بالضرائب.
- ج- لا تلزم أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة سلطنة عمان بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ذات المعاملة التي تمنح لمستثمريها فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقار والمنح والقروض الميسرة.

المادة الرابعة التأميم ونزع الملكية

- ١) لا يجوز تأميم استثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين أو نزع ملكيتها أو إخضاعها لأي إجراءات لها نفس آثار التأميم أو نزع الملكية (يشار إليها فيما يلي "بنزع الملكية")، في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ما لم يتم ذلك من أجل نفع عام لغرض يتعلق بالمتطلبات الداخلية. وطبقاً للتشريعات الوطنية المعمول بها في ذلك الطرف المتعاقد وبدون تمييز.
- ٢) يجب أن تشمل أي إجراءات لنزع الملكية على تعويض فوري وكاف وفعال يتم حسابه على أساس قيمة الاستثمارات السائدة في السوق مباشرة قبل إعلان قرار نزع الملكية أو قبل أن يصبح القرار معروفاً للجمهور. وإذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية، يتم تحديد التعويض طبقاً للأصول المتعارف عليها عموماً بالنسبة للتقييم وعلى أساس مبادئ منصفة تأخذ في الاعتبار - ضمن أمور أخرى - رأس المال المستثمر، والإهلاك، وقيمة الإحلال والعوامل الأخرى ذات الصلة.
- ٣) يجب أن يتم دفع التعويض بدون تأخير، وشاملاً فائدة على أساس سعر الليبور (LIBOR) المطبق على العملة التي تم بها الاستثمار، ابتداءً من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع الفعلي.
- ٤) يحق لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين الذين تتأثر استثماراتهم بنزع الملكية، المراجعة الفورية لحالتهم فيما يتصل بتقييم استثماراتهم ودفع التعويض - وفقاً لأحكام هذه المادة - بواسطة سلطة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة للطرف المتعاقد المضيف للاستثمار.



المادة الخامسة التعويض عن الخسائر

- (١) يمنح مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين، الذين تتعرض استثماراتهم للخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو إعلان حالة الطوارئ على المستوى الوطني، أو تمرد، أو اضطرابات، أو شغب، معاملة من قبل الطرف المتعاقد الأخير لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد لمستثمرية أو مستثمري أي دولة ثالثة، إيهما كان أفضل للمستثمرين المعنيين.
- (٢) تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم لخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في أي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة ناتجة عن:-
- الاستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير، أو
 - قيام قوات أو سلطات الطرف المتعاقد الأخير بتدمير ممتلكاتهم دون أن يكون ذلك بفعل القتال أو لم تقتضيه ضرورة الموقف.

المادة السادسة التحويلات

- (١) على الطرف المتعاقد الذي يقيم الاستثمار الخاص بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أن يضمن لهؤلاء المستثمرين التحويل الحر للآتي:-
- أ. العائدات.
 - ب. حصيلة البيع أو التصفية الكلية أو الجزئية لأي استثمار تابع لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر وذلك بعد أدائهم لالتزاماتهم المالية.
 - ج. الأموال المدفوعة سداداً لقروض مرتبطة بالاستثمار.
 - د. أجور ومكافآت ومستحقات مواطني الطرف المتعاقد الآخر ومواطني أية دولة ثالثة، المسموح لهم بالعمل في الأنشطة المرتبطة بالاستثمار الذي أقيم في إقليمه.
 - هـ. التعويض المدفوع بموجب المادتين (الرابعة) و (الخامسة).
 - و. رأس المال وأي إضافات في رأس المال تكون مستخدمة للمحافظة على الاستثمارات القائمة، أو زيادتها، أو توسعتها، وأية مبالغ أخرى مخصصة لتغطية مصروفات مرتبطة بإدارة الاستثمارات.
- (٢) يتم إجراء جميع التحويلات بدون تأخير وبعملة قابلة للتحويل بحرية على أساس سعر الصرف السائد في السوق والمطبق في تاريخ التحويل.



٢) مع عدم الإخلال بالفقرتين (١) و(٢) أعلاه، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين تأخير أو منع التحويل من خلال تطبيق التشريعات الوطنية المنصفة والقائمة على حسن النية وعدم التمييز المرتبطة ب:

- (أ) الإفلاس، أو الإعسار عن دفع الديون، أو حماية حقوق الدائنين.
- (ب) الإصدار، أو التداول، أو التعامل بالأوراق المالية.
- (ج) الجرائم الجنائية أو الجزائية.
- (د) ضمان الامتثال للأوامر أو الأحكام الخاصة بالإجراءات القضائية.

المادة السابعة

الحلول

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو الوكالة التي تنوب عنه بسداد دفعات لأحد مستثمريه بموجب تعويض، أو ضمان، أو عقد تأمين تم منحه مقابل استثمار أقيم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، فإن الطرف المتعاقد المذكور أولاً يكون له في هذه الحالة الحقوق الكاملة للحلول محل المستثمر فيما يتعلق بحقوق وتصرفات ذلك المستثمر، بما في ذلك تلك الواردة في المادة العاشرة.

المادة الثامنة

الالتزام الخاص

تخضع الاستثمارات التي تشكل موضوعاً لالتزام خاص لأحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر - بدون الإخلال بأحكام هذه الاتفاقية - لشروط الالتزام المذكور إذا كان الالتزام يتضمن أحكاماً أكثر أفضلية عما تحتويه هذه الاتفاقية.

المادة التاسعة

تطبيق قواعد أخرى

إذا تضمنت التشريعات الوطنية لأي من الطرفين المتعاقدين أو التزاماتهما الناجمة عن قانون دولي، القائمة في الوقت الحاضر أو تلك التي قد تنشأ لاحقاً بين الطرفين المتعاقدين، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، قواعد عامة أو محددة تؤهل استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لمعاملة أكثر أفضلية من تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية، فإن تلك القواعد يجب أن تسود - إلى الحد الذي تكون أكثر أفضلية - على هذه الاتفاقية.



المادة العاشرة تسوية المنازعات بين مستثمر وطرف متعاقد

(١) تتم تسوية أي نزاع ينشأ بشأن الاستثمارات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر ودياً عن طريق المفاوضات بين الطرفين المعنيين، إذا أمكن ذلك.

(٢) إذا لم تتم تسوية النزاع خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم طلب التسوية، يقدم النزاع - بناء على طلب المستثمر - إلى:

- أ. المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي أقيم في إقليمه الاستثمار، أو
- ب. التحكيم الدولي بموجب:

١- قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)،
أو

٢- قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية (ICC)، أو

٣- قواعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، أو

٤- محكم دولي أو هيئة تحكيم، لكل حالة على حدة، يتم تكوينها بالاتفاق بين طرفي النزاع.

(٣) إذا أختار المستثمر المعني بالنزاع رفع الدعوى أمام إحدى الجهات المذكورة في الفقرة (٢) من هذه المادة، فلا يحق له بعد ذلك رفعها إلى جهة أخرى.

(٤) تكون القرارات التي تصدرها هيئة التحكيم المعنية نهائية وملزمة قانوناً لطرفي النزاع، وعلى كل طرف متعاقد أن ينفذ القرارات وفقاً لتشريعاته الوطنية.

(٥) لا يجوز للطرف المتعاقد، الطرف في النزاع، أن يثير اعتراضاً في أية مرحلة من إجراءات التحكيم أو تنفيذ قرار التحكيم بدعوى أن المستثمر الطرف في النزاع قد حصل على تعويض يغطي جزئياً أو كلياً خسائره بموجب عقد التعويض أو الضمان أو التأمين.



المادة الحادية عشرة تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

(١) تتم تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية - إذا أمكن ذلك - عن طريق المفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية.

(٢) إذا لم تتم تسوية النزاع خلال فترة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ طلب أي من الطرفين المتعاقدين التفاوض، فإنه يجوز وبناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم.

(٣) تتكون هيئة التحكيم لكل حالة على حدة على النحو التالي:

أ. يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد في الهيئة خلال شهرين من تاريخ تسلم طلب التحكيم، ويقوم هذان الحكمان باختيار عضو من دولة ثالثة، لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين، يتم تعيينه رئيساً للهيئة بعد موافقة الطرفين المتعاقدين، وذلك خلال شهرين من تاريخ تعيين الحكامين الآخرين.

ب. إذا لم يتم تعيين الحكامين خلال الفترة المحددة في الفقرة (أ/٣) من هذه المادة، فإنه يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، وفي غياب أي اتفاق آخر، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة. إذا كان الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، أو وجد ما يمنعه من تأدية المهمة المذكورة، فإنه يطلب من نائب الرئيس القيام بالتعيينات اللازمة. إذا كان نائب الرئيس من مواطني أي من

الطرفين المتعاقدين أو وجد ما يمنعه من تأدية المهمة المذكورة، فإنه يطلب من عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في الأقدمية إذا لم يكن من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين إجراء التعيينات اللازمة.

(٤) تفصل هيئة التحكيم في النزاع وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ولبادئ القانون الدولي.

(٥) تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون تلك القرارات نهائية وملزمة قانوناً للطرفين المتعاقدين. تحدد هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها ويتحمل كل طرف متعاقد تكلفة العضو الذي يقوم بتعيينه وتكلفة تمثيله في إجراءات التحكيم، ويتحمل كلا الطرفين المتعاقدين تكلفة الرئيس بالتساوي، ما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك. كما تقوم الهيئة ببناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين بتفسير القرارات التي تصدرها.



المادة الثانية عشرة مجال تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات، سواء تلك التي أقيمت قبل أو بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ولكن لا تطبق على أي نزاع نشأ، أو أي مطالبة تتعلق باستثمارات سابقة قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة الثالثة عشرة المشاورات

بناءً على طلب أي طرف متعاقد، يجوز للطرفين المتعاقدين عقد جلسة مشاورات تهدف إلى مراجعة تنفيذ وتفسير أحكام هذه الاتفاقية ودراسة أي مسألة قد تطرأ من خلال هذه الاتفاقية. تعقد هذه المشاورات بين الهيئات المختصة للطرفين المتعاقدين في المكان والوقت المتفق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة الرابعة عشرة التعديلات

يجوز إجراء أي تعديل أو إضافة في هذه الاتفاقية وذلك بعد الموافقة المتبادلة بين الطرفين من خلال البروتوكولات الخطية بينهما، وستدخل حيز التنفيذ بموجب الإجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة عشر وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية الحالية.

المادة الخامسة عشرة بدء العمل بالاتفاقية ومدتها

(١) يخطر كل من الطرفين المتعاقدين بعضهما الآخر باستيفاء المتطلبات القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من تاريخ استلام آخر إشعار.

(٢) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرين عاماً وتستمر تلقائياً لفترات مطولة لمدة عشرين عاماً، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين كتابياً الآخر برغبته في إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، وذلك قبل اثني عشر شهراً من تاريخ إنقضاء الفترة المعنية.

(٣) بالنسبة للاستثمارات التي تمت قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، فإن أحكام المواد من الأولى إلى الرابعة عشرة تظل نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها عشر سنوات من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية.



المادة الخامسة عشرة
بدء العمل بالاتفاقية ومدتها


(١) يخطر كل من الطرفين المتعاقدين بعضهما الآخر باستيفاء المتطلبات القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من تاريخ استلام آخر إشعار.


(٢) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرين عاماً وتستمر تلقائياً لفترات مطولة لمدة عشرين عاماً، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين كتابياً الآخر برغبته في إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، وذلك قبل اثني عشر شهراً من تاريخ إنقضاء الفترة المعنية.

(٣) بالنسبة للاستثمارات التي تمت قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، فإن أحكام المواد من الأولى إلى الرابعة عشرة تظل نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها عشر سنوات من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية.

اشهاداً لما تقدم قام الموقعان أدناه والمفوضان تفويضاً كاملاً من حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين أصليتين في طشقند في هذا اليوم الإثنين ٢ من شهر ربيع الثاني من عام ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٩م باللغات الأوزبكية و العربية و الإنجليزية ولكل النصوص حجية قانونية متساوية، وفي حالة الاختلاف حول التفسير يعتد بالنص الإنجليزي.


عن حكومة
جمهورية أوزبكستان


عن حكومة
سلطنة عمان



Agreement

Between

the Government of the Sultanate of Oman

and

the Government of the Republic of Uzbekistan

***on the Promotion and Reciprocal
Protection of Investments***

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Uzbekistan (hereinafter referred to as the "Contracting Parties" and each referred to as the "Contracting Party").

Desiring to expand and strengthen the existing economic cooperation between both countries for their mutual benefits and create favourable conditions to increase investments by investors of one of the Contracting Parties in the territory of the other Contracting Party;

Recognizing that the promotion and reciprocal protection of investments would be conducive to the stimulation of business initiatives and transfer of capital and technology between the two countries in the interest of their economic development;

Have agreed as follows:



ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires, the following words shall have the meaning assigned before each:

1. **Investment:** every kind of assets effected as investments in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party which accepts investments in its territory, and includes in particular, though not exclusively:
 - (a) movable and immovable property, as well as any other property rights in rem such as mortgages, liens and pledges.
 - (b) shares, stocks, securities and any other forms of participation in companies.
 - (c) titles to money and claims to a legal performance under contract having an economic value which are associated with the investment.
 - (d) intellectual property rights, in particular copyrights, industrial property rights, patents, industrial designs, models, trade marks and trade names, trade secrets, technical process, know-how and goodwill.
 - (e) concessions and licences conferred by law or under contract, including concessions to search for, extract, exploit or cultivate natural resources.

Any change in the form in which assets are invested or reinvested does not affect their character as investments, provided that such alteration is not in conflict with the national legislation of the Contracting Party on the territory of which the investment is made.

2. **Returns:** all the amounts yielded by an investment or reinvestment, and shall include, in particular though not exclusively, profits, interests, capital gains, dividends, royalties and fees.



3. **Investor:**
 - (a) any natural person having the nationality of one of the Contracting Parties in accordance with its national legislation; and
 - (b) any legal entity constituted or established in the territory of one Contracting Party in accordance with the national legislation of that Contracting Party and has a seat in that Contracting Party's territory.

4. **Territory:** with respect to each Contracting Party, the land, territorial waters, maritime area and air space under its sovereignty, including the exclusive economic zone and the continental shelf where the Contracting Party exercises sovereign rights and jurisdiction in accordance with its national legislation and the provisions of International Law.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall promote and create favorable conditions for the investors of the other Contracting Party to invest capital in its territory and shall admit such investments in accordance with its national legislation and with the provisions of this Agreement.

2. Each Contracting Party shall, in accordance with its national legislation, accord to the investor and to those whose work is related to the investment, such as experts, administrators, technicians and labourmen, the necessary facilities and permits for entry/exit, residence and labor.

ARTICLE 3

Treatment of Investments

1. Investments and returns of investors of either Contracting Party shall be accorded fair and equitable treatment and enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.



2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to investments and returns of its own investors or to investments and returns of investors of any third state, whichever is more favourable to the investor.
3. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third state with respect to the management, maintenance, operation, enjoyment or disposal of their investments, whichever is more favourable to the investor.
4. The provisions of paragraphs (2) and (3) of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefits of any treatment, preference or privilege resulting from:
 - (a) any membership or affiliation to a Free Trade Area, a present or future Customs Union, Common Market or any form of regional economic cooperation.
 - (b) any Agreements on the Avoidance of Double Taxation or any other form of agreements or matters related wholly or mainly to taxation.
5. The provisions of paragraph (2) of this Article shall not oblige the Sultanate of Oman to accord investors of the other Contracting Party the same treatment that it accords to its own investors with regard to ownership of land and real estate and obtaining grants and soft loans.



ARTICLE 4

Nationalization and Expropriation

1. Investments of investors of either Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or subjected to any measures having effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for public purposes related to internal needs, on a non discriminatory basis in accordance with the national legislation of that Contracting Party.
2. Any measures for expropriation shall include prompt, adequate and effective compensation to be calculated on the basis of the market value of the investments immediately before the decision for expropriation was announced or became publicly known. Where the market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined in accordance with the generally recognized principles of valuation and on equitable principles taking into account, inter alia, the capital invested, depreciation, replacement value and other relevant factors.
3. The compensation shall be paid without delay and include interest at the LIBOR rate for the currency in which the investment was originally undertaken, starting from the date of expropriation until the date of actual payment.
4. Investors of either Contracting Party whose investments have been affected by expropriation shall be entitled to the prompt review of their case in relation to the valuation of its investment and the payment of compensation in accordance with the provision of this Article, by a judicial authority or any other competent authority of the host Contracting Party for the investment.



ARTICLE 5

Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments have sustained losses due to war or any other armed conflict, revolution, national state of emergency, revolt, insurrection, or riot occurring on the territory of the latter Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment not less favourable than that granted to its own investors or investors of any third state, whichever is more favourable to the investors concerned.
2. The provision of paragraph (1) of this Article shall apply to investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:
 - (a) requisitioning of their property by the forces or authorities of the latter Contracting Party, or
 - (b) destruction of their property by the forces or authorities of the latter Contracting Party which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation .

ARTICLE 6

Transfers

1. Each Contracting Party, on the territory of which the investment has been made by investors of the other Contracting Party, shall guarantee to these investors the free transfer of:
 - (a) returns.
 - (b) proceeds from the total or partial sale and/or liquidation of any investment by an investor of the other Contracting Party, after payment of their financial obligations.
 - (c) funds in repayment of loans related to investment.



- (d) wages, remunerations and accruals of nationals of the other Contracting Party and nationals of any other third state who are allowed to engage in activities related to investments made in its territory.
 - (e) compensation paid pursuant to Articles (4) and (5).
 - (f) capital and additional capital amounts being used to maintain, increase or expand existing investments and any other amounts appropriated for coverage of expenses connected with the management of the investments.
2. All transfers shall be made without delay in a freely convertible currency at the market rate of exchange applicable on the date of transfer.
3. Notwithstanding paragraphs (1) and (2) above, a Contracting Party may delay or prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good-faith application of its national legislation relating to:
- (a) bankruptcy, insolvency or the protection of the rights of creditors;
 - (b) issuing, trading or dealing in securities;
 - (c) criminal or penal offences; or
 - (d) ensuring compliance with orders or judgments in adjudicatory proceedings.

ARTICLE 7

Subrogation

If one Contracting Party or its designated agency made payments to one of its investors under an indemnity, guarantee or insurance contract against an investment made in the territory of the other Contracting Party, the first mentioned party shall have, in this case, full rights of subrogation with regard to the rights and actions of that investor, including those mentioned in Article (10).



ARTICLE 8

Special Commitment

Investments having formed the subject of a special commitment of one Contracting Party, with respect to the investors of the other Contracting Party, shall be governed, without prejudice to the provisions of this Agreement, by the terms of the said commitment if the latter includes provisions more favourable than those of this Agreement.

ARTICLE 9

Application of Other Rules

If the national legislation of either Contracting Party or their existing obligations under International Law at present or established hereafter between the Contracting Parties, in addition to the present Agreement, contain rules whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than is provided for by the present Agreement, such rules to the extent that they are more favourable, shall prevail over the present Agreement.

ARTICLE 10

Settlement of Disputes between an Investor and a Contracting Party

1. Any dispute concerning investments between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall, if possible, be settled amicably by negotiations between the two parties concerned.
2. If such a dispute cannot be settled within a period of three months from the date of receipt of a request for settlement, the dispute may be submitted at the request of the investor to:
 - (a) The competent court of the Contracting Party in whose territory the investment has been made; or
 - (b) International arbitration under:



- I- the rules of arbitration of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), or
 - II- the rules of arbitration of the International Chamber of Commerce (ICC), or
 - III- the rules of the International Center for the Settlement of Investment Disputes (ICSID), or
 - IV- an international arbitrator or ad hoc arbitral tribunal to be established upon an agreement between the parties to the dispute.
3. If an investor concerned with the dispute decides to submit the case to one of the authorities mentioned in paragraph (2) of this Article, then he shall have no right to submit it to any other authority.
4. Awards issued by an arbitral tribunal shall be final and legally binding upon the parties to the disputes and each Contracting Party shall execute these awards in accordance with its national legislation.
5. A Contracting Party which is a party to a dispute shall not at any stage of arbitration proceeding or enforcement of an arbitration award, raise the objection that the investor who is the other party to the dispute has received an indemnity to cover all or part of its losses by virtue of an indemnity, guarantee or insurance contract.

ARTICLE 11
Settlement of Disputes between
the Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall be, if possible, settled by negotiations through diplomatic channels.



2. If such a dispute has not been settled within a period of six months from the date on which such negotiations were requested by either Contracting Party, it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal.
3. Such an arbitral tribunal shall be constituted for each individual case in the following way:
 - a) Within two months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and those two arbitrators shall then select a member from a third state, which maintains diplomatic relations with both Contracting Parties, and who, on approval by the two Contracting Parties, shall be appointed as Chairman of the tribunal within a period of two months from the date of appointment of the other two arbitrators.
 - b) If the appointment of arbitrators has not been made within the period specified in paragraph (3a) of this Article, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.
4. The arbitral tribunal shall decide on the dispute in accordance with the provisions of this Agreement and the principles of International Law.



5. The arbitral tribunal shall reach its decisions by a majority of votes and these decisions shall be final and legally binding upon the Contracting Parties. The arbitral tribunal shall set its own rules of procedures and each Contracting Party shall bear the cost of its own member and of its representation in the arbitration proceedings; the cost of the Chairman shall be borne in equal shares by both Contracting Parties unless the arbitral tribunal decides otherwise, and it shall interpret its decisions at the request of either Contracting Party.

ARTICLE 12
Application of the Agreement

This Agreement shall apply to all investments, whether made prior to or after its entry into force, but shall not apply to any dispute which arose, or any claim concerning investments, before the entry of this Agreement into force.

ARTICLE 13
Consultations

The Contracting Parties shall, at the request of either Contracting Party, hold consultations for the purpose of reviewing the implementation and interpretation of this Agreement and studying any issue that may arise from this Agreement. Such consultations shall be held between the competent authorities of the Contracting Parties in a place and at a time agreed upon through the diplomatic channels.

ARTICLE 14
Amendments

This Agreement may be amended and supplemented by mutual consent of the Contracting Parties through written protocols between them and will enter into force under the procedure stipulated in Article 15 and form an integral part of the present Agreement.



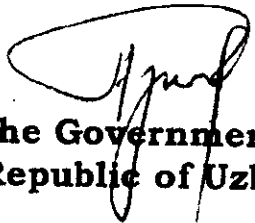
ARTICLE 15
Entry into Force and Duration

1. The Contracting Parties shall notify each other when their respective legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled. The Agreement shall enter into force on the thirtieth (30th) day following the date of receipt of the last notification.
2. This Agreement shall remain in force for a period of twenty years. It shall be automatically prolonged for the next periods of twenty years unless any Contracting Party not less than twelve (12) months prior to the expiration of the relevant period in writing notifies the other about its intention to terminate the operation of the Agreement.
3. In respect of investment made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 to 14 shall remain in force for a further period of ten (10) years from the date of termination of this Agreement.

INWITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in two identical originals at Tashkent this 30th day of March of the year 2009 (corresponding to 3rd Rabe'e A'Thani 1430) in the Arabic, Uzbek and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence in interpretation, the English text shall prevail.


**For the Government of
The Sultanate of Oman**


**For the Government of
the Republic of Uzbekistan**



**ЎМОН СУЛТОНЛИГИ ҲУКУМАТИ
БИЛАН ЎЗБЕКИСТОН РЕСПУБЛИКАСИ ҲУКУМАТИ
ЎРТАСИДА ИНВЕСТИЦИЯЛАРНИ РАҒБАТЛАНТИРИШ
ВА ЎЗАРО ҲИМОЯ ҚИЛИШ ТЎҒРИСИДА
БИТИМ**

Ўмон Султонлиги Ҳукумати ва Ўзбекистон Республикаси Ҳукумати, бундан буён «Аҳдлашувчи Томонлар» ва ҳар бири «Аҳдлашувчи Томон» деб юритилади,

Ўзаро манфаатлари учун ва бир Аҳдлашувчи Томон инвесторларининг бошқа Аҳдлашувчи Томон ҳудудида инвестицияларини кўпайтиришга қулай шароитлар яратиб бериш учун икки мамлакат ўртасидаги мавжуд иктисодий ҳамкорликни кенгайтириш ва мустаҳкамлаш истагида,

Инвестицияларни рағбатлантириш ва ўзаро ҳимоя қилиш, икки давлат ўртасида уларнинг иктисодий ривожланишига, амалий ташаббусларни рағбатлантиришга, сармоя ва технологияларни етказиб беришга имкон яратишини эътироф этиб,

Қуйидагилар хусусида келишиб олдилар:

**1-модда
Таърифлар**

Ушбу Битим мақсадлари учун, агар контекст бошқани талаб қилмаса, қуйидаги сўзлар ҳар бир сўздан кейин келган тушунчаларни англатади:

1. **Инвестициялар:** ўз ҳудудида инвестицияларни қабул қилган Аҳдлашувчи Томоннинг қонунлари ва қоидаларига мувофиқ инвестициялар шаклида амалга оширилган активларнинг ҳар қандай тури ва у, хусусан, қуйидагиларни ўз ичига олади, лекин мустасно қилмайди:

а) кўчар ва кўчмас мулк, ёки ипотека, ушлаб туриш ҳукуки ва гаров каби ҳар қандай бошқа мулквий ҳуқуқлар;

б) акциялар, пайлар, қимматли қоғозлар ва компанияларда иштирок этишнинг ҳар қандай бошқа шакллари;

в) пул маблағларига эгалик қилиш ва инвестиция билан боғлиқ иктисодий қийматга эга бўлган шартномаларнинг қонуний тартибда бажарилишини талаб қилиш ҳуқуқлари;



г) интеллектуал мулкка бўлган ҳуқуқлар, хусусан муаллифлик ҳуқуқлари, саноат мулки ҳуқуқлари, патентлар, саноат дизайнлари, моделлар, савдо маркалари ва савдо номлари, савдо сирлари, технологик жараёнлар, «ноу-хау» ва «гудвилл»;

д) қонунчилик ёки шартномада белгиланган концессиялар ва лицензиялар, шу жумладан тадқиқот, қазиб олиш, табиий ресурслардан фойдаланиш ёки қайта ишлаш билан боғлиқ концессиялар.

Активларнинг инвестиция ва қайта инвестиция қилинадиган шаклидаги ҳар қандай ўзгариш, агар бу ўзгартиришлар ҳудудида инвестициялар амалга оширилган Аҳдлашувчи Томоннинг миллий қонунчилигига мувофиқ келмайдиган бўлмаса, уларнинг инвестиция сифатидаги характериға таъсир кўрсатмайди.

2. Даромадлар: инвестиция ёки қайта инвестиция амалга ошириш натижасида олинган барча маблағлар ва нафақат уларни балки, даромад, фоизлар, сармояларнинг ўсишидан келадиган фойда, дивидендлар, роялтилар, рағбатлантиришларни ҳам ўз ичига олади.

3. Инвестор:

а) Аҳдлашувчи Томонлардан бирининг унинг миллий қонунчилигига мувофиқ фуқаролигига эга бўлган ҳар қандай жисмоний шахс,

б) Аҳдлашувчи Томонлардан бирининг ҳудудида унинг миллий қонунчилигига мувофиқ ташкил этилган ва ушбу Аҳдлашувчи Томон ҳудудида жойлашган ҳар қандай юридик шахс,

4. Худуд: Аҳдлашувчи Томонлардан ҳар бириға нисбатан Аҳдлашувчи Томон ўзининг миллий қонунчилигига ва халқаро ҳуқуқ нормаларига мувофиқ суверен ҳуқуқларини амалга оширадиган ва унинг юрисдикциясида бўлган қуруқлик, ҳудудий сувлар, суверенитет остида бўлган денгиз ва ҳаво бўшлиғи, шу билан бирға эксклюзив иқтисодий зоналар ва континенталь шельфни билдиради.

2-модда

Инвестицияларни рағбатлантириш ва ҳимоя қилиш

1. Ҳар бир Аҳдлашувчи Томон ўз ҳудудида бошқа Аҳдлашувчи Томон инвесторларининг сармояларини киритиши учун барча қулай шароитларни яратади ва рағбатлантиради ҳамда ўз миллий қонунчилиги ва ушбу Битим қоидаларига мувофиқ шундай сармоялар киритишға йўл қўяди.



2. Ҳар бир Аҳдлашувчи Томон ўз қонунчилигига асосан инвесторларга ва экспертлар, администраторлар, техник ходимлар каби фаолияти инвестиция билан боғлиқ бўлган шахсларга зарур шароитлар ва мамлакат ҳудудига кириш-чиқиш, жойлашиш ва ишлаш учун рухсатномалар тақдим этади.

3-модда Инвестиция режими

1. Ҳар қандай Аҳдлашувчи Томон инвесторларининг инвестициялари ва даромадларига нисбатан адолатли ва тенг ҳуқуқли режим яратилади ва улар бошқа Аҳдлашувчи Томон ҳудудида тўла ҳимоя ва хавфсизликдан фойдаланадилар.

2. Ҳар бир Аҳдлашувчи Томон ўз ҳудудида бошқа Аҳдлашувчи Томоннинг инвестицияларига ва инвесторларининг даромадларига нисбатан ўзининг ёки ҳар қандай учинчи давлат инвестициялари ва инвесторларининг даромадларига нисбатан яратилган режимдан кам бўлмаган қулай режим яратади.

3. Ҳар бир Аҳдлашувчи Томон ўз ҳудудида бошқа Аҳдлашувчи Томоннинг инвестицияларига инвестицияларни бошқариш, қўллаб-қувватлаш, фойдаланиш ёки тасарруф этиш бўйича ўзининг ёки ҳар қандай учинчи давлат инвесторларига нисбатан яратилган режимдан кам бўлмаган қулай режим яратади.

4. Ушбу модданинг 2-3 бандлари бир Аҳдлашувчи Томонга бошқа Аҳдлашувчи Томоннинг инвесторларига нисбатан қуйидагилар билан боғлиқ бўлган қулайроқ режим, имтиёзлар ва енгилликлар бериш мажбуриятини қўйиш деб ҳисобланмаслиги керак:

а) Эркин савдо зонасига, ҳозирги ёки бўлажак Божхона иттифоқида, Умумий бозорга ёки шу каби турли хил минтакавий иқтисодий ҳамкорликка аъзо бўлиш ёки қўшилиш;

б) Иккитомонлама солиққа тортишнинг олдини олиш тўғрисидаги ҳар қандай Битимлар ёки солиқ солиш билан тўлиқ ёки қисман боғлиқ бўлган турли хил битим ва келишувлар.

5. Ушбу модданинг 2-банди Ўмон Султонлигини ўз инвесторларига ерга ва шахсий мулкка эгалик қилиш, грантлар ва имтиёзли қарзлар олиш борасида бошқа Аҳдлашувчи Томон инвесторларига ҳам ўхшаш режимни беришга мажбурламайди.



4-модда

Миллийлаштириш ва экспроприация

1. Ҳар бир Аҳдлашувчи Томон инвесторларининг инвестициялари миллийлаштирилмайди, экспроприация қилинмайди ёки уларга нисбатан миллийлаштириш ёки экспроприация қилишга (бундан кейин «экспроприация» деб юритилади) тенглаштирилган бошқа чоралар қўлланилмайди, Аҳдлашувчи Томонларнинг миллий қонунчилигига мувофиқ, дискриминацияга асосланмаган ҳолда ички эҳтиёжлар билан боғлиқ жамоат мақсадлари бундан мустасно.

2. Экспроприациянинг ҳар қандай чоралари экспроприация тўғрисидаги қарор эълон қилинишидан ёки ҳаммага маълум бўлишидан олдин инвестициянинг бозор қийматида ҳисобланадиган тезда, бир хилда ва самарали компенсация тўлаб беришни ўз ичига олиши лозим. Агар, инвестициянинг бозор қийматини аниқлаш имкони бўлмаса, унда компенсация амортизация, киритилган сармоя, кадрсизланиш, нарх ўзгариши ва бошқа шунга ўхшаш омилларни ҳисобга олган ҳолда баҳолашнинг умум тан олинган ва тенг ҳуқуқлилик тамойилларига мувофиқ белгиланади.

3. Компенсация кечиктиришларсиз ва экспроприация бошланган кундан бошлаб, компенсация тўлангунга қадар бўлган давр учун дастлаб инвестиция киритилган валютада «Libor» ставкаси бўйича фоизлар ҳисобланган ҳолда тўланади.

4. Инвестициясига нисбатан экспроприация қўлланилган ҳар қандай Аҳдлашувчи Томон инвесторлари ушбу модданинг бандларига асосан инвестицияларни қабул қилган Аҳдлашувчи Томоннинг суд ёки бошқа қар қандай ваколатли органлари томонидан ўз инвестицияларини баҳолаш ва компенсация тўлаб бериш билан боғлиқ ишини қолдиришларсиз кўриб чиқилиши ҳуқуқига эга.

5-модда

Зарарлар учун компенсация

1. Бир Аҳдлашувчи Томоннинг бошқа Аҳдлашувчи Томон ҳудудида рўй берган уруш ёки бошқа қуролли можаролар, инқилоб, фавқулодда ҳолат, исён, кўзғолон оқибатида инвестициялари зарар кўрган инвесторлари учун бошқа Аҳдлашувчи Томон ўз инвесторлари ёки ҳар қандай учинчи давлат инвесторлари учун яратилган режимдан кам бўлмаган қулай режимни яратади.



2. Мазкур модданинг 1-банди қоидалари Аҳдлашувчи Томонлардан бирининг инвесторларига улар бошқа Аҳдлашувчи Томоннинг худудида ушбу моддада кўрсатилган ҳар қандай ҳолатлар натижасида зарар кўрадиган бўлса ва зарар қуйидагилар билан боғлиқ бўлса қўлланилади:

а) ушбу Аҳдлашувчи Томоннинг қуроли кучлари ёки органлари томонидан уларнинг мол-мулки олиб қўйилиши,

б) қуроли ҳаракатларга сабаб бўлмаган ёки вазият тақозоси бўлмаган ҳолатда уларнинг мол-мулки Аҳдлашувчи Томоннинг қуроли кучлари ёки органлари томонидан барбод қилиниши.

6-модда **Пул ўтказмалари**

1. Ҳар бир Аҳдлашувчи Томон бошқа Аҳдлашувчи Томон инвесторлари томонидан инвестициялар амалга оширилган ҳудудда бу инвесторларга қуйидаги эркин тўловларни амалга оширишни кафолатлайди:

а) даромадлар;

б) бошқа Аҳдлашувчи Томон инвесторларининг ҳар қандай инвестицияларини бутунлай ёки қисман сотиши ёки тугатишидан келадиган ва ўз молиявий мажбуриятларини бажарганларидан сўнг қоладиган тушумлар;

в) инвестиция билан боғлиқ қарзлар тўлови учун мўлжалланган маблағлар;

г) ўз худудида инвестиция билан боғлиқ фаолият билан шуғулланиш рухсат этилган бошқа Аҳдлашувчи Томоннинг ёки ҳар қандай учинчи давлат фуқароларининг маошлари ва бошқа кўринишдаги мукофотлар;

д) мазкур Битимнинг 4- ва 5-моддаларида кўзда тутилган ҳар қандай компенсациялар;

е) мавжуд инвестицияларни қўллаб қувватлаш, кўпайтириш ва кенгайтиришга мўлжалланган капитал ва қўшимча маблағлар ҳамда инвестицияларни бошқаришга оид харажатларни қоплашга ажратилган ҳар қандай маблағлар;

2. Барча пул ўтказмалари эркин муомаладаги валютада пул ўтказилаётган санада қўлланилаётган алмаштириш курси бўйича кечиктиришсиз амалга оширилади.



3. Юқорида қайд этилган 1- ва 2-бандларга қарамасдан Аҳдлашувчи Томон адолатли, камситмаган ва ўз миллий қонунчилигини тўғри қўллаган ҳолда, қуйидагилар билан боғлиқ ўтказмаларни тўхтатиб туриши ёки бекор қилиши мумкин:

- а) банкротлик, ночорлик ёки кредиторларнинг ҳуқуқларини ҳимоя қилиш;
- б) қимматли қоғозларни чиқариш, сотиш ва тақсимлаш;
- в) жиноий ва жазоланадиган қонунбузарликлар; ёки
- г) судда ишни кўришда суд буйруқлари ва қарорларини таъминлаш.

7-модда **Суброгация**

Агар, бир Аҳдлашувчи Томон ёки унинг ваколатли органи бошқа Аҳдлашувчи Томон ҳудудидаги инвестицияга нисбатан ўз инвесториларидан бирига тўлаб бериш, қаролат ёки суғурта шартномаси асосида тўловни амалга оширадиган бўлса, унда биринчи эслатиб ўтилган томон ушбу инвесторнинг ҳуқуқ ва ҳаракатларига, шу билан бирга, 10-модда қоидаларига нисбатан тўлиқлигича суброгация ҳуқуқига эга бўлади.

8-модда **Махсус мажбурият**

Бошқа Аҳдлашувчи Томоннинг инвесторига нисбатан бир Аҳдлашувчи Томоннинг махсус мажбурият предметини ташкил қилувчи инвестициялари ҳеч қандай зарарсиз ушбу Битимнинг бандларига асосан, шунингдек агар ушбу Битимда кўрсатилганидан қулайроқ қоидаларни ўз ичига олган бўлса, кўрсатилган мажбуриятлар шартларига мувофиқ тартибга солинади.

9-модда **Бошқа қоидаларнинг қўлланилиши**

Агар исталган Аҳдлашувчи Томоннинг миллий қонунчилиги ёки халқаро ҳуқуқ нормаларига мувофиқ Аҳдлашувчи Томонлар ўртасида ҳозирда мавжуд бўлган ёки келажакда ушбу Битимга қўшимча тарзда белгиланадиган мажбуриятлар бошқа Аҳдлашувчи Томон



инвесторларининг инвестицияларига нисбатан мазкур Битимда белгиланганидан кўрақулайроқ режим яратишни назарда тутувчи умумий ва махсус коидалардан иборат бўлса, бундай коидалар ўзининг афзалликлари билан ушбу Битимдан кўра устун ҳисобланади.

10-модда

Инвестор ва Аҳдлашувчи Томон ўртасидаги низоларни ҳал этиш

1. Бир Аҳдлашувчи Томон билан бошқа Аҳдлашувчи Томоннинг инвестори ўртасида инвестиция билан боғлиқ ҳар қандай низо, имкон қадар дўстона икки томон ўртасида музокаралар йўли билан ҳал этилади.

2. Бундай низо, уни кўриш тўғрисидаги илтимос олинган кундан бошлаб уч (3) ой мобайнида ҳал қилинмаса, низо инвесторнинг талаби билан кўриб чиқиш учун қуйидагиларга юборилиши мумкин:

а) ҳудудида инвестиция амалга оширилган Аҳдлашувчи томоннинг ваколатли судига; ёки

б) қуйидагиларга асосан Халқаро арбитражга:

(1) Халқаро савдо ҳуқуқи бўйича БМТ Коммиссияси арбитражи (ЮНСИТРАЛ) коидаларига; ёки

(2) Халқаро савдо палатаси (ХСП) арбитражининг коидаларига; ёки

(3) Инвестицион низоларни тартибга солувчи Халқаро марказнинг коидаларига;

(4) Томонлар келишуви асосида тузиладиган Халқаро арбитраж суди қарорига.

3. Агар низода иштирок этаётган инвестор мазкур модданинг 2-бандида санаб ўтилган органлардан бирига ишни кўриб чиқишни топширадиган бўлса, кейинчалик ишни бошқа органга кўриб чиқиш учун топшириш ҳуқуқига эга бўлмайди.

4. Арбитраж суди томонидан чиқарилган ҳал қилув қарори низо томонлари учун ҳал қилувчи ва мажбурий ҳисобланади ҳамда ҳар бир Аҳдлашувчи томон бу қарорларни ўз миллий қонунчилигига мувофиқ бажаради.

5. Низо иштирокчиси бўлган Аҳдлашувчи Томон арбитраж ҳал қилув жараёнининг ёки арбитраж қарорини ижро этишнинг исталган босқичида низонинг иккинчи томони бўлган инвесторга қарши унга ўз



зарарларини барчасини ёки бир қисмини қоплаш, кафолат ёки суғурта шартномаси асосида қопланганлигига даъво билдирмайди.

11-модда

Аҳдлашувчи Томонлар ўртасида низоларни ҳал этиш

1. Аҳдлашувчи Томонлар ўртасида мазкур Битимни талқин қилиш ёки қўллаш бўйича низолар имкон қадар дипломатик йўллар билан музокаралар орқали ҳал этилади.

2. Агар бундай низо Аҳдлашувчи томонлардан бири томонидан музокаралар сўралган кундан бошлаб олти ой мобайнида ҳал этилмаса, низо исталган Аҳдлашувчи Томоннинг талаби билан арбитраж судига кўриб чиқиш учун тақдим этилади.

3. Арбитраж суди ҳар бир алоҳида ҳолат учун қуйидагича ташкил этилади:

а) арбитраж тўғрисидаги сўровнома олинган кундан бошлаб икки ой ичида ҳар бир Аҳдлашувчи Томон бир арбитражни тайинлайди ва бу икки арбитраж иккала Аҳдлашувчи Томон билан дипломатик алоқаси мавжуд бўлган учинчи давлатдан аъзо тайинлайдилар ва у Аҳдлашувчи томонлар маъқуллаганларидан сўнг бошқа икки арбитраж тайинланганидан бошлаб икки ой давомида Арбитраж судининг раиси этиб тайинланади.

б) Агар арбитражларни тайинлаш мазкур модданинг (3а) бандида кўрсатилган муддатларда амалга оширилмаган бўлса, ҳар бир Аҳдлашувчи Томон, бошқа келишувлар бўлмаса, зарур бўлган тайинловларни амалга ошириш учун Халқаро Суд Президентини таклиф қилиши мумкин. Агар Халқаро Суд Президенти Аҳдлашувчи Томонлардан бирининг фуқароси бўлса ёки шу вазифани бошқа сабабларга кўра бажара олмаса, зарур бўлган тайинловларни амалга ошириш учун Халқаро Суд Президентининг ўринбосари таклиф қилинади. Агар Халқаро Суд Президентининг ўринбосари Аҳдлашувчи Томонлардан бирининг фуқароси бўлса ёки у ҳам шу вазифани бошқа сабабларга кўра бажара олмаса, зарур бўлган тайинловларни амалга ошириш учун Аҳдлашувчи Томонлардан бирининг фуқароси бўлмаган, Халқаро Суднинг лавозими бўйича кейинги юқори ўринда турувчи аъзоси таклиф этилади.

4. Арбитраж суди низоларни ушбу Битим ва Халқаро ҳуқуқ тамойилларига мувофиқ кўриб чиқади.



5. Арбитраж суди ўз қарорларини кўпчилик овоз билан қабул қилади ва бу қарорлар Аҳдлашувчи Томонлар учун яқуний ва мажбурий ҳисобланади. Арбитраж суди ўз иш қоидаларини белгилайди ва ҳар бир Аҳдлашувчи Томон ўзининг вакили ҳамда арбитраж жараёнида унинг иштироки билан боғлиқ харажатларни ўзи қоплайди; арбитраж раисининг харажатлари, агар арбитраж суди бошқача қарор қабул қилмаса, иккала Аҳдлашувчи Томондан тенг тарзда қопланади, ва у Аҳдлашувчи томонлардан ҳар бирининг илтимосига кўра ўз қарорлари хусусида тушунтириш беради.

12-модда **Битимнинг қўлланилиши**

Мазкур Битим унинг кучга киришидан олдин ёки кейин амалга оширилган барча инвестицияларга нисбатан қўлланилади, аммо мазкур Битимнинг кучга киришидан олдин вужудга келган инвестиция билан боғлиқ низоларга ва даъволарга нисбатан тадбиқ этилмайди.

13-модда **Консультациялар**

Аҳдлашувчи Томонлар ҳар бир Аҳдлашувчи Томоннинг илтимосига кўра, ушбу Битимни талқин этилиши ва қўлланилишини қайта кўриб чиқиш ва мазкур Битимни амалга ошириш жараёнида вужудга келиши мумкин бўлган масалаларни ўрганиб чиқиш мақсадида консультациялар ўтказадилар. Бундай консультациялар Аҳдлашувчи Томонларнинг ваколатли органлари ўртасида дипломатик каналлар орқали келишиб олинган вақтда ва жойда ўтказилади.

14-модда **Ўзгартиришлар ва қўшимчалар киритиш**

Аҳдлашувчи Томонларнинг ўзаро келишувига мувофиқ, ушбу Битимга алоҳида баённомалар билан расмийлаштирилладиган ўзгартириш ва қўшимчалар киритилиши мумкин ва улар ушбу Битимнинг 15-моддасига белгиланган тартибда кучга киради ҳамда ушбу Битимнинг ажралмас қисми бўлиб ҳисобланади.



15-модда

Кучга кириши ва амал қилиш муддати

1. Аҳдлашувчи Томонлар мазкур Битимнинг кучга кириши учун давлат ички процедураларини бажарганликлари тўғрисидаги бир-бирларига дипломатик каналлар орқали ёзма хабарнома берадилар. Ушбу Битим охирги ёзма хабарнома олинган кундан бошлаб ўттиз (30) кундан кейин кучга киради.

2. Мазкур Битим йигирма (20) йил мобайнида амал қилади. Шу муддат тугашидан ўн икки ой олдин Аҳдлашувчи Томонлардан бири бошқа Аҳдлашувчи Томонни ушбу Битимнинг амал қилишини тўхтатиш нияти тўғрисида ёзма равишда хабардор этмаса, ушбу Битимнинг амал қилиш муддати ўз-ўзидан йигирма (20) йиллик муддатга узаяди.

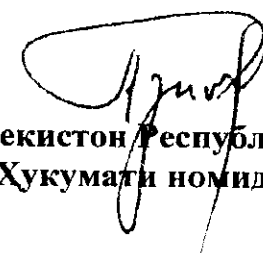
3. Ушбу Битимнинг амал қилиши тўхтатилган вақтгача амалга оширилган инвестицияларга нисбатан 1-14-моддаларнинг қоидалари ушбу Битимнинг амал қилиши тўхтилганидан кейин ўн (10) йил мобайнида ўз кучини сақлаб қолади.

Ушбунинг гувоҳи сифатида, тегишли тартибда ўз ҳукуматларидан ваколат олган, қуйида имзо чекувчилар ушбу Битимни имзоладилар.

Тошкент шаҳрида 2009 йил «30» мартда, Ҳижрий 1430 «3» рабиъа сани кунда икки асл нусхада ҳар бири араб, ўзбек ва инглиз тилларида тузилди, бунда барча матнлар бир хил кучга эга.

Талқин қилишда келишмовчиликлар юзага келса, инглиз тилидаги матн устувор ҳисобланади.


Ўмон Султонлиқи
Ҳукумати номидан


Ўзбекистон Республикаси
Ҳукумати номидан